دولة رجال الأعمال

مصر في أحضان البيزنس

الفصل الأول

رجل الأعمال : المفهوم وإشكالية التصنيف

◆◆◆

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

اختلفت معايير تعريف رجل الأعمال ما بين الثروة وإدارة الأعمال والسعي إلى الربح إلى جانب المسئولية الوطنية والأخلاقية، وهي معايير قد لا تنطبق كلها أو بعضها علي كثير من رجال الأعمال، كما أن معظم الموسوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلت من تعريف رجل الأعمال كما لا يوجد تعريف في المعاجم اللغوية العربية، وربما يرجع ذلك إلى حداثة اللفظ وعدم شيوعه إلا في فترة التسعينيات. كما لا يوجد إتفاق علي تعريف رجل الأعمال.

وقد تكرر استخدام مفهوم رجال الأعمال في مصر مع بداية السبعينيات، حيث ازداد تردد المفهوم علي الألسنة في السبعينيات نتيجة للانفتاح الرأسمالي وأصبح أكثر تداولا في الصحف المصرية خاصة مع تعدد الصفات التي يحملها رجل الأعمال مثل عضو في برلمان أو قيادي في منظمات الأعمال أو مجالس الأعمال المشتركة أو رئيس لمجلس إدارة شركة أو عضو منتدب أو غير ذلك مما جعل كثير من الصحف تكتفي بذكر صفة رجل الأعمال. وبدأ المفهوم يستقر في مصر خلال التسعينيات، وتعلقت الآمال علي أن تقوم هذه الجماعات بدعم عملية الإصلاح الاقتصادي، والانتعاش الاقتصادي، وتفعيل آليات السوق إلا أن سرعان ما كشف المفهوم عن دلالات سلبية ناجمة عن ممارسات مستهجنة وغير قانونية من قبل رجال الأعمال، مما جعل رجال الأعمال انفسهم يرفضون هذا المسمي ويطلقون علي أنفسهم رجال صناعة.

واختلفت الرأسمالية المصرية (ومنهم رجال الأعمال) عن الأوروبية، فالمصرية لم تمر بمراحل الرأسمالية الغربية، ولم تتمتع بالتواصل والتوريث بل كانت متعثرة الخطي، ومشوهة وغلب عليها طابع العمل كموظفين لدي الحكومة علي إمتداد تاريخها المتقطع منذ عصر محمد علي وحتى اليوم، لم تنبع من بين أدني الطبقات في المجتمع الإقطاعي كما هو الحال في الرأسمالية الغربية، وإنما ولدت من البرجوازية الزراعية ونتج عن ذلك عدم وجود تناقض أساسي بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح البرجوازية الزراعية كما حدث في الغرب بين الرأسمالية والإقطاع. ونشأت الرأسمالية المصرية في ظل السيطرة الأجنبية الاقتصادية، وعندما تصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية، حدث صراع مع القوي الأجنبية الحاكمة لانتزاع السيطرة الاقتصادية، وانتظرت لحين تغير المناخ السياسي بما يتلائم مع مصالحهم دون الدخول في صراع مع القوي الحاكمة. ودخلت في تنظيمات لرجال الأعمال لمطالبة الدولة بمزيد من الحماية والإعفاءات الضريبية، وهي تعيش علي أكتاف الدولة، وشكل ملاك الأراضي طبقة الرأسمالية لتتحول إلى الصناعة بعكس ما حدث في أوروبا، حيث تحولت من الرأسمالية التجارية إلى الصناعية، بنت الرأسمالية الأوروبية قدرتها الاقتصادية ثم استولت علي السلطة السياسية، وفي حين أن الرأسمالية المصرية تجمع ثرواتها من مواقع سلطتها السياسية، الرأسمالية الأوروبية كانت مدخرة، أما المصرية فمبذرة واستهلاكية.

أولاً : رجال الأعمال : المفهوم

نشأ مفهوم رجال الأعمال في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر مع ازدهار الرأسمالية وآلياتها وفلسفتها وكمرادف طبيعي للهجمة الاستعمارية، فعندما بدأت أوروبا تدخل عصر الصناعة لم تكن الصورة واضحةً تماماً، وبدأ التوسع في إنشاء المصانع باعتبار أنها تمثل مدخلاً سريعاً للربح يفوق عائد الإنتاج الزراعي، مما أحدث تخمة إنشائية في المصانع ووفرة في الإنتاج أدت إلى اتجاه الأبصار إلى دول الجنوب ذات الموارد الهائلة، ولا توجد بها وسائل حديثة للاستثمار والتنمية. وانطلقت الهجمة الاستعمارية لنهب ثروات الدول و منها مصر، وفي ظل الهجمة الاستعمارية طفت علي السطح فئة جديدة من التجار والمرابين الأوروبيين الذين نقلوا جانباً كبيراً من أعمالهم، واستثماراتهم في الدول المستعمرة وأصبح يشار إليهم كفئة أكثر ثراء، ونفوذًا في المجتمعات الأوروبية، حيث لم يعد يصلح أن يطلق عليهم فقط لقب « تجار كبار أو مستوردين » من ثم طرحوا مسمي« رجال الأعمال»[1].

ويلاحظ أن مفهوم رجال الأعمال (Businessmen) لم يستخدم في مصر علي نطاق واسع قبل السبعينات، حيث كان اقتصاديو ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يطلقون علي أنفسهم ألقابا مثل رجال الصناعة، وذوو الأملاك.. الخ، ولم يبدأ

11) مدحت خليل العراقي، القضايا الاقتصادية المعاصرة وتأثيرها علي دور الدولة (القاهرة: بحث في المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة ٢١ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٩) ص ٧.

استخدامه علي نطاق كبير إلا في الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينات، وبدأ المصطلح يستقر بقوة ويتبلور ملامح أصحابه خلال حقبة التسعينات، مع بداية الخطوات السريعة لبرامج إعادة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي.[1]

فلم تعرف مصر مسمي «رجل الأعمال» قبل الانفتاح في النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين عندما بدأت تخلع رداء الاشتراكية وتتجه نحو العودة لنظام الاقتصاد الحر الذي كان سائدا في مصر طوال فترة ما قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢ . وكانت مصر تتداول مسميات عديدة قبل ثورة يوليو مثل رجال الصناعة ورجال المال وذوي الأملاك للإشارة إلى فئات الثراء في المجتمع التي تهيمن علي شئون الصناعة، وحركة سوق المال والمجتمع الزراعي حيث لم تكن هناك رابطه تجمعهم سوي الانتشار في مواقع الصدارة داخل الأحزاب المصرية .[2]

وفي بداية التسعينات استحوذ لقب رجل الأعمال على اهتمام الكثيرين الذي يعطي لصاحبه مكانة متميزة في أي مكان يوجد فيه، خاصة أنه ارتبط بعملية الخصخصة وبيع شركات القطاع العام ونشأة المدن الصناعية الجديدة.ولم يكن غريبا أن يزيد عدد الأشخاص الذين يلقبون أنفسهم برجال الأعمال فالبقال وصاحب محل الأدوات الصحية وتاجر الخردوات بل بعض النصابين ومحترفي التهريب من الجمارك... كل واحد منهم يسمي نفسه برجل الأعمال الذي أصبح وظيفة من ليس له عمل أو صفة ينادى بها.[3]

وبدأ المصطلح يستقر في مصر خلال التسعينيات، وتعلقت الآمال علي أن تقوم

---

(1) سعاد عبد الرحيم، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري (القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، بحث في المؤتمر السنوي الخامس التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاماً، ٢٠٠٣)

(2) مرسي عطا الله ، عمود كل يوم ، جريدة الأهرام المسائي ، ٢٨ / ٧/ ٢٠٠١.

(3) www.haras.naseej.com ، الدخول ديسمبر ٢٠٠٦.

هذه الجماعات بدعم عملية الإصلاح ، والانتعاش الاقتصادي، وتفعيل آليات السوق إلا أن سرعان ما كشف المصطلح عن دلالات سلبية ناجمة عن ممارسات سلبية ومستهجنة وغير قانونية من قبل رجال الأعمال .[1]

وتحول اللقب في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي إلى لقب سيئ السمعة بعدما كثرت عمليات هروب عدد من رجال الأعمال إلى الخارج بعد استيلائهم على قروض كبيرة من البنوك بضمانات وهمية و هو ما دفع بعض رجال الأعمال إلى استبدال رجل الأعمال برجل الصناعة أو التجارة ، ويصف هذا الوضع رجل الأعمال (مصطفي البليدي) [2] بقوله « أن رجل الأعمال أصبح مهنة من لا مهنة له، ويخجل أن يقول أنه رجل أعمال عندما يسأله أحد عن مهنته ، لأن ٩٠٪ من رجال

(1) مثل قضايا نواب القروض ، و نواب الكيف ، و نواب التأشيرات و نواب سميحة ،و قضايا فساد و هروب بأموال البنوك.

(2) مواليد ٣٠/ ١/ ١٩٤٧ تخرج في الكلية الجوية يوم٣ يونيو٦٧ وشارك في حربي١٩٧٣،١٩٦٧ كضابط طيار وفي العام التالي مباشرة أتجه إلى النشاط الاقتصادي مع والده محمد البليدي الذي كان أول من أدخل صناعة مستحضرات التجميل في مصر عام١٩٥٣ ، وعندما توفي والده عام١٩٨٣ تولي المسئولية كاملة خاصة أنه الابن الوحيد، ولم يكتف مصطفي بمستحضرات التجميل بل استثمر أمواله في مجال الملابس الجاهزة وعدد من الصناعات الوسيطة التي تدخل في صناعة السيارات والسلع الغذائية والسجائر حتي أصبحت إمبراطورية ضخمة يطلق عليها مجموعة شركات البليدي، ويعتبر البليدي رجل الأعمال الوحيد الذي كرمه الرئيس مبارك في احتفالات أكتوبر التي تلت تحرير الكويت لأنه قام بتوزيع ٥٠ ألف هدية قيمتها أكثر من مليون جنيه علي الجنود المصريين الذين شاركوا في حفر الباطن وحصل علي الماجستير في الإدارة عام١٩٨٨ ثم الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولي في إدارة الأعمال من جامعة لوزان في سويسرا عام١٩٩١ . وصدر في نهاية شهر يوليو عام ٢٠٠٠ قرار من المدعى الاشتراكي بمنع رجل الأعمال مصطفى محمد البليدى وزوجته وأولاده من التصرف في أموالهم بعد هروبه بنحو أسبوعين بعد أن عجز عن تسديد ديونه ووصلت إلى ٥٥٥ مليون لبنك القاهرة و ٨,٣ مليون جنية لبنك آخر في حين أن أملاكه التي تركها بلغت نحو ٢٠ مليون جنيه ، و عاد إلى مصر في عام ٢٠٠٧ و توفي .

مصر رجال أعمال، والباقي يتفرج. المشكلة هنا هي أن يكون موهوبا في الإدارة بنفس القدر الذي نجد فيه الفنان التشكيلي موهوبا في التعامل مع الألوان ، ويجب التفرقة بين رجال الأعمال والتاجر وأن والدي كان رئيس الغرف التجارية حتى وفاته وكانوا يطلقون عليه « شهبندر التجار» وكنت فخورا بذلك أما اليوم فالتجار تاهوا والصناع تاهوا في صفة رجل الأعمال، والناس عندهم حق عندما يشعرون بالريبة عندما تجد عفريتا يطلع لها كل يوم اسمه رجل الأعمال».

وحتي عام ١٩٩٤ كان يكتب في البطاقة الشخصية الوظيفة رجل أعمال لم تكن هناك شروط لهذا اللقب مما دفع أصحاب الأكشاك السجائر، وعربات المكرونة، والكبده يختارون رجل أعمال في خانة المهنة بالبطاقة الشخصية ، وتم إلغاء صفة رجل الأعمال بقانون الأحوال الشخصية رقم ١٦٣ لسنة ٩٤ .[١]

ولا يوجد تعريف علمي محدد لرجل الأعمال حيث تختلف معايير التعريف ما بين الثروة، وإدارة الأعمال والسعي إلى الربح إلى جانب المسئولية الوطنية والأخلاقية ، وهي معايير قد لا تنطبق كلها أو بعضها علي كثير من رجال الأعمال . كما لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم رجل الأعمال في الوقت الذي لا توجد كتب تناولت المفهوم ومحاولة تعريفه ، كما أن الموسوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلت من تعريف رجل الأعمال ولا يوجد تعريف في المعاجم اللغوية العربية، وربما يرجع ذلك إلى حداثة اللفظ وعدم شيوعه إلا في فترة التسعينيات. كما لا يوجد اتفاق علي تعريف رجل الأعمال.

ويعرف المعجم الوجيز الرجُلُ بأنه الذكر البالغ من بني أدم وجمعها رجالُ [٢]

(1) اتصال تليفوني باللواء جمال دحروج مدير مباحث مصلحة الأحوال المدنية مايو ٢٠٠٤.

(2) المعجم الوجيز، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، ١٩٩١) ص٢٥٧.

ومعني العمل المهنة والفعل وجمعها أعمال، ويقصد بها مجهود يبذله الإنسان لتحصيل منفعة [1] وبذلك يمكن أن نطلق علي رجل الأعمال بأنه الرجل البالغ الذي يبذل مجهود لتحصيل منفعة.

وتعرف الأعمال (Business) وفي القواميس الإنجليزية بأنها أنشطة إنتاج أو بيع أو شراء السلع والخدمات،و(Man) هو الشخص أو الرجل الذكر البالغ. [2] ومن الترجمة الحرفية يمكن أن نطلق علي رجل الأعمال بأنه الذكر البالغ الذي يقوم بإنتاج أو بيع أو شراء السلع والخدمات.

يعرف المورد كلمة (Business) بأنها مهنة أو عمل أو مهمة أو تجارة أو مسألة[3] ومعني (man) بأنه رجل أو إنسان[4] بما يعني أن رجل الأعمال هو الإنسان الذي يقوم بمهمة أو تجارة أو عمل أو مسألة. كما يعرف (Business) في طبعة أخري بأنها مشروع تجاري أو تجاري[5] بما يعني أن رجل الأعمال هو صاحب مشروع تجاري أو صناعي.

ويعرف المورد معني (Businessman) بأنها رجل الأعمال[6] كما يعرفه علي أنه صاحب مؤسسة تجارية[7] ورجل الأعمال (Businessman) في القواميس الأجنبية هو الرجل الذي يعمل في مستوي عالي وبدون تحيز في الشركة

(1) المرجع السابق، ص٤٣٥.

(2) Longman Active Study Dictionary، the Egyptian International Publishing Company-Longman،p،404

(3) منير البعلبيكي، المورد القريب (إنجليزي عربي)، (بيروت: دار العلم للملايين، يونيو٢٠٠٣) ص٦٢.

(4) المرجع السابق، ص ٢٤١.

(5) منير البعبيلكي، المورد، (بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٨٧)ص١٣٨.

(6) المرجع السابق، ص ٦٢.

(7) منير البعبيلكي، المورد القريب ، مرجع سابق، ص١٣٨.

والأعمال.[1]

وفي المعاجم الاقتصادية كلمة (man) تعني رجل[2] و(Business) تعني أعمال أو تجارة أو نشاط أو عمل أو حرفة أو مهنة[3] ويقصد بذلك أن رجل الأعمال هو رجل أعمال أو تجارة أو نشاط أو حرفة أو مهنة. ومعني (Businessman) رجل أعمال[4].

واختلفت تعريفات رجل الأعمال فأحيانا يطلق علي رجل الأعمال كلمة رأسمالي وعرّف ماركس الرأسمالي بأنه يظهر بصفته شارياً في سوق البضائع والعمل فيتحول نقده إلى بضاعة ويقوم باستهلاك هذه البضاعة بطريقة إنتاجية ويحولها إلى بضائع ذات قيمة أكبر ويعود الرأسمالي إلى السوق بصفته بائعاً لهذه البضائع فتتحول بضاعته إلى نقد.[5] ويقصد به الصانع الذي يحصل علي المواد الأولية ثم يقوم بتصنيعها وبيعها بقيمة أكبر في السوق. وأحيانا يقصد برجال الأعمال فئة كبار الأغنياء تمييزا لهم عن ذوي الثروات القليلة والمتوسطة. ويتسع مفهوم رجل الأعمال في بعض الأحيان ليشمل كل من يمارس أو يملك نشاطاً تجاريا أو صناعيا يعتمد فيه علي رأس ماله الخاص، يضيق في أحوال أخري حيث يقتصر علي الفئة العليا من أصحاب النشاطات السابقة، وبالتالي فان المفهوم يربط بين رأس المال الخاص وممارسة نشاط تجاري أو صناعي وبين إمكانية التأثير علي صناعة القرار في المجتمع

(1) Longman Active Study Dictionary، the Egyptian International Publishing Company-Longman،p87

(2) مصطفي هني، المعجم الاقتصادي والتجاري (إنجليزي – عربي) (بيروت : مكتبة لبنان، الطبعة الأولي، ١٩٨٥) ص ١١٤.

(3) المرجع السابق، ٢٢.

(4) المرجع السابق، ١١٤.

(5) ماركس، رأس المال نقد الاقتصاد السياسي (موسكو: دار التقدم، المجلد الثاني، ١٩٨٨) ص ٣٩.

اعتما علي النفوذ الاقتصادي والسياسي.[1]

ويشير التعريف الأمريكي لرجل الأعمال إلى أنه صاحب رأس المال القادر علي الإدارة والابتكار والوجود المميز في مجال عمله، وفي التعريف اللاتيني رجل الأعمال يشير إلى منطقة المركز العصبي و هو رجل الأعمال النزيه ودوره في حركة الحياة المركزية في الدولة ، حيث يصبح بمكوناته المالية والإدارية والأخلاقية من أهم المناطق في دوائر المركز العصبي من حيث آليته وأهميته ... ورجل الأعمال هو الذي يكتسب الوعي بضرورة العمل في مجتمع يسعى إلى التغيير وليس العمل من أجل تطوير ثروته وأنشطته الكثيرة[2].

وتعرَّف« ناهد» رجال الأعمال بأنهم مجموعة أصحاب المشروعات والشركات والمصانع بالقطاع الخاص، ويمثلهم عدد من التنظيمات والاتحاديات التي تضم الشرائح العليا في مجالات الصناعة والتجارة والتوكيلات، وفي قطاعي الأعمال والبنوك، ويقوم بعضها علي العضوية الإجبارية، ويخضع لسيطرة الدولة، ويتمتع البعض الأخر بالاستقلال، والعضوية الاختيارية بينما، يضم البعض الثالث منظمات مصرية أجنبية مشتركة، وأخرى للمصريين المغتربين بالخارج.[3]

وعرَّف «ريتز» رجل الأعمال بأنه الخلاق المبتكر والمدير الناجح الذي تتوافر لديه القدرة علي أن يفكر وأن يتخذ القرار السليم لنقل الفكرة إلى واقع حسن، وأن يدير مشروعه بكفاءة، واقتدار آخذًا في الاعتبار المصالح الحقيقية

(1) سعاد عبد الرحيم ، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري،مرجع سابق:

(2) مصطفي عبد الغني، لطفي منصور بين الثروة و الثورة (القاهرة: مركز دراسات الدول النامية، الطبعة الأولي، يناير ٢٠٠٤) ص ٩، ١٠

(3) ناهد عز الدين عبد الفتاح، العمال ورجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية) ص ٧

للاقتصاد القومي.[1]

فليس كل رب عمل أو كل عضو في جمعية كجمعية رجال الأعمال أو في غرفة كاتحاد الغرف التجارية أوفي إتحاد كاتحاد الصناعات المصرية بعيدي الرؤية يتحملون المخاطر ويحققون العالمية انطلاقا من المحلية.[2]

وفرَّق تقرير التنمية الشامل في مصر بين رجال الأعمال وأرباب الأعمال من حيث حجم رأس المال، حيث تسمي القئة التي يبلغ رأسمالها أقل من عشرة ملايين جنيه بأرباب العمل، وما زاد علي ذلك صنف ضمن رجال الأعمال.[3]

ومن هذه التعريفات يمكن وضع تعريف لرجل الأعمال:

هو يملك أو يدير نشاط صناعي أو تجاري أو خدمي أو زراعي أو أي نشاط في شكل شركة أو مؤسسة أو مجموعة يزيد رأسمالها عن العشرة ملايين جنيه، ويسعى إلى الارتقاء وتحقيق النمو وزيادة الأرباح ومواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها المؤسسة سواء كانت محلية أو عالمية، وذلك من خلال ما يتمتع به من قدرة علي القيادة والابتكار والوعي بمجريات الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية علي المستوي المحلي والعالمي ويراعي المسئولية الاجتماعية وينتمي إلى منظمات رجال الأعمال سواء في شكل

(1) عرف ريتز reitz في كتاب creation of quality القيادة بأنها عملية التأثير في جماعة في إتجاه إنجاز هدف إلا أن قائد المستقبل ينبغي أن يتمتع بالخصائص الإدارية التالية : ١- مرن التخصص ويتعامل في مجالات مختلفة .٢- يدير منظومة في شكل شبكة من الفرق المتفاعلة .٣-يتجه إلى السوق و يركز علي العميل 4 . customer driven- يؤمن بالتكنولوجيا و يركز علي التطبيق الناجح. ٥- يقبل التغيير و يوظفه لتحقيق أهداف المنظمة 6 .change agent- متنوع المعرفة و متعدد المهارات. انظر إعداد القادة الصناعيين لمواجهة تحديات المستقبل المجلس القومي للإنتاج و الشئون الاقتصادية، ٢٠٠١.

(2) محمود عبد الفضيل، الفئات الرأسمالية الجديدة والأوضاع الاحتكارية في السوق المصرية (القاهرة: كتاب وجهات نظر، العدد التاسع والعشرون، يونيو، ٢٠٠١) ص ٣٦.

(3) ليلي الخواجة وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر ٩٩ / ٢٠٠٠ (جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠١) ص ١٢٣.

اتحاد(مثل اتحاد الصناعات أو الاتحاد العام للغرف التجارية) أو جمعية (جمعية رجال الأعمال أو جمعيات مستثمرين) أو مجالس (مجلس الأعمال المصري الأمريكي أو مجلس الأعمال المصري اليوناني) أو غرف تجارية مشركة (الغرفة الألمانية العربية).

وبذلك يمكن وضع سمات وملامح لمفهوم رجل الأعمال إذا توافرت في أي شخص يمكن أن نطلق عليه رجل الأعمال:

١- يملك أو يدير ، فكل شخص صاحب رأسمال الشركة أو العضو المنتدب لها يصبح رجل أعمال.

٢- هذه الشركة تتخذ طابع مؤسسي ، وفقا للقانون الشركات أو القوانين المختلفة المنظمة للأنشطة الاقتصادية.

٣- تعمل هذه الشركة في الأنشطة المختلفة سواء صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية الخ.

٤- يزيد رأسمالها عن العشرة ملايين جنيه ، وذلك حتى يتم التفرقة بين التجار أو أصحاب الحرف الصغيرة والورش ورجال الأعمال.

٥- لديه القدرة علي تحقيق الخطة الإستراتيجية للشركة وتحقيق النمو وزيادة الأرباح والتوسع في الداخل والخارج ، ويتمتع بالقدرة علي الابتكار ومواجهة الأزمات التي تتعرض لها المؤسسة أو الشركة سواء كانت هذه الأزمات من داخل أو خارج المؤسسة أو الشركة.

٦- ينتمي إلى منظمات رجال الأعمال سواء في شكل اتحاد(مثل اتحاد الصناعات أو الاتحاد العام للغرف التجارية) أو جمعية (جمعية رجال الأعمال أو جمعيات مستثمرين) أو مجالس (مجلس الأعمال المصري الأمريكي أو مجلس الأعمال المصري اليوناني) أو غرف تجارية مشركة (الغرفة الألمانية العربية).

٧- يراعي المسئولية الاجتماعية والحوكمة في الشركة أو المؤسسة التي يمتلكها أو يديرها.

ثانيًا : رجال الأعمال : طبيعة النشأة

ينحدر طبيعة نشأة رجال الأعمال من أصول عدة منها زراعي أو تجاري أو موظفين قطاع عام أو في القوات المسلحة ، وقبل ثروة يوليو ١٩٥٢ كان الرأسمالية المصرية الزراعية التي نشأت في ظل السيطرة الأجنبية الاقتصادية، وشبت تحت نير الاحتلال البريطاني العسكري، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية ...وظلت العقلية الزراعية للبورجوازية المصرية مسيطرة علي العقلية الصناعية ردحا طويلا من الزمن.(١)

وأغلب رجال الأعمال ينحدرون من أصل زراعي ويجمعون بين الأعمال الصناعية والزراعية في وقت واحد ... وجزء كبير منهم كان يعزف عن الاستثمارات الثابتة الصناعية خوفا من تحمل المخاطر، ومواجهة مشاكل الإنتاج اليومية وكان لذلك يتجه نحو المضاربة، والأعمال التجارية رغبه من المكسب السريع الميسور، وامتلاك حرية الحركة التي تمكن من اقتناص الفرصة.(٢) وتميزت الرأسمالية المصرية بخصائص أهمها أنها لم تتجه إلى التخصص في مجال اقتصادي معين « تجار أو صناعه أو مال » وإنما تجمع بين الثلاثة. (٣)

(1) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧، ص ٨٩.

(2) حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، (القاهرة : مطبعة عيسي البابي الحلبي ، ١٩٦٢) ص ص ٤٣٦:٤٣٨.

(3)عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ، مرجع سابق ، ١٩٩٧، ص ٩٠ .

تعريف الرأسمالية:

تعرف الرأسمالية بأنها حرية تحديد الأسعار في السوق، وحرية تملك وسائل الإنتاج، وحقوق الإنسان وفي مقدمتها حرية العقيدة، والتطور التدريجي نحو الفصل بين السلطات، والديمقراطية.[1] والرأسمالية تسعي بطريقةٍ أو أخري إلى تحقيق هدف واحد هو الربح، فالربح هو الذي يوفر في أن واحد الدافع والأموال للاستثمار والنمو ومن دون ربح لا يبقى للرأسمالية أي معني. وذهب كارل ماركس منذ ١٤٠ عاما إلى التنبؤ بانهيار الرأسمالية نتيجة، وتراجع نسب الأرباح هي العامل الرئيسي وراء انهيار الرأسمالية.[2]

والانتعاش الذي شهدته الرأسمالية في القرن التاسع عشر والعشرين ما كان ليتم لولا النهب المنهجي لثروات بلدان الجنوب، واستغلال البروليتاريا في الغرب من ناحية، واستغلال بروليتاريا شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية من ناحية ثانية. تستند الرأسمالية على التطور غير المتساوي على مستوى الكرة الأرضية، على نظام عالمي إمبريالي حيث تفرض نفسها علي العواصم الكبرى سواء مباشرة عبر الاستعمار، أم عبر الأنظمة المتواطئة، أم بسلاح المساعدات المصلحة والاستدانة.[3]

وتعرَّف الرأسمالية بأنها النظام السياسي الاقتصادي القائم علي الملكية الخاصة والربح الخاص ،في هذا النظام يمتلك الأفراد الشركات ويديرون أغلب الموارد المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات[4] وتعرف بأنها حرية تحديد الأسعار في

(1) ميشيل البير، الرأسمالية، ترجمة حليم طوسون، (القاهرة : مكتبة الشروق ، طبقة أولى ، يناير ١٩٩٥)، ص ٩.

(2) العرب أولاين http://Top.addfreestats.com الدخول في ٣١/ ٠١/ ٢٠٠٢ .

(3) http://altennativelibertaire.org ، الدخول في ٣١/ ٠١/ ٢٠٠٢.

(4) الموسوعة العربية العالمية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٩) ص ٦٤.

السوق وحرية تملك وسائل الإنتاج.[1]

مراحل الرأسمالية:

مرت الرأسمالية في الغرب بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الرأسمالية في مواجهة الدولة وسجل عام ١٧٩١ في فرنسا صدور قانون لي شابلييه أهم قوانين الثورة الفرنسية في المجال الاقتصادي حيث ألغي نظام الطوائف المهنية ،وأقام أسس حرية التجارة ، والصناعة للقضاء علي وصاية الدولة الملكية السابقة وتراجعت الدولة أمام قوي السوق، وركزت جهودها علي الحفاظ علي النظام ضد الطبقات الشريرة أي البروليتاريا الصناعية الجديدة.[2]

المرحلة الثانية: الرأسمالية المحجمة[3] ١٨٩١ من قبل الدولة فكل الإصلاحات موجهة نحو تصحيح تجاوزات السوق، والحد من غلو الرأسمالية وعنفها ،وأدت مغالاتها في فرض الاعتدال علي السوق إلى شله ، مما جعل الناس تسئم من خضوعهم للاملاءات البيروقراطية[4] ولم يعد الناس ينظرون إلى الدولة كحام أو منظم بل كمتطفل، ومعرقل وحمل ثقيل.

---

(1) ميشيل البير، الرأسمالية، ترجمة حليم طوسون (القاهرة: مكتبة الشروق، طبقة أولى، يناير١٩٩٥) ص ٩.

(2)نفس المرجع، ص ٢٣٣، ٢٣٤ .

(3) الولايات المتحدة التي أفلتت من مآسي «المشكلة العمالية » لم تسر بنفس الإيقاع في تطور الرأسمالية و إنما لحقت بأوروبا بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى في عام ١٩٣٠ فمنذ عهد روزفلت حتى كارتر مرورا بكينيدي و جونسون اتجهت نحو رأسمالية معتدلة نوعا ما و لم تصل إلى بناء دوله الرفاهية إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

(4)- إضراب رجال الإسعاف في بريطانيا خلال شتاء ١٩٧٩ الذي جرد حزب العمال من أهليته و جاء بمارجريت تاتشر إلى السلطة.

المرحلة الثالثة: مع بداية انتخاب مارجريت تاتشر في بريطانيا[1] ورونالد ريجان في أمريكا في أن واحد تقريبا، وهذا التداول للحكم جاء بأيديولوجيا رأسمالية جديدة إلى السلطة علي جانبي الأطلنطي مبادئها «السوق خير والدولة شر» وسميت هذه المرحلة « بالرأسمالية محل الدولة» حيث يتعين تخفيض الضرائب، والحد من المشاركة في تكاليف الرعاية الاجتماعية. فلم يعد الأمر يقتصر علي جعل الرأسمالية في مواجهة الدولة كما كان الحال في القرن التاسع عشر بل وصلت إلى إحلال قوي السوق محل الدولة، وهذا ما تحاول الرأسمالية المصرية الوصول إليه.

غير أن الرأسمالية المصرية لم تمر بهذه المراحل ، وإنما تشوهت علي العكس من الرأسمالية الأوروبية التي يمتد نشاطها الصناعي في الأسرة الواحدة لعدة أجيال. [2]

ولم تتمتع الرأسمالية المصرية بالتواصل والتوريث بل كانت متعثرة الخطي، ومشوهه وغلب عليها طابع العمل كموظفين لدي الحكومة علي امتدادها تاريخها المتقطع منذ عصر محمد علي وحتى اليوم ونتيجة لتعثر الرأسمالية صاحبة عدم الإقبال علي المهن الحرة والتلهف علي العمل لدي البيروقراطية الحكومية التي لا تغامر ولا تتحمل المخاطرة.

وتعرضت الرأسمالية المصرية لثلاث ضربات **بالاحتلال الأجنبي** لمصر عام **١٨٨٢ وثورة ١٩٥٢** وما تبعها من تأمين واحتكار الدولة لكل مقدرات الاقتصاد **والحملة المنظمة علي رجال الأعمال** في التسعينيات، والتي كانت سبب في تعثر

(1)تطور النظام الرأسمالي في أوروبا من خلال عمليات تاريخية موضوعية تطورت من الاتجاه من الزراعة إلى الصناعة و عملية التراكم الرأسمالي و تكوين علاقات سلعية خلال السوق.

(2) صلاح محمد زين الدين ، تحليل اقتصادي و تاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين في مصر ،(القاهرة : بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الحادي و العشرون للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع ، أكتوبر ١٩٩٩) ص ٥ ، ١٢.

البعض وهروب البعض الآخر فبدأت اكبر عملية تشويه للرأسمالية للتغطية علي الفساد السياسي وعلاقات المصالح بين السلطة ورجال الأعمال.

ونشأت الرأسمالية المصرية، ومنها رجال الأعمال من أصل الرأسمالية الزراعية وارتباطها بالوجود الأجنبي ، انعكس علي طبيعة النشأة، وشكل نشاطه وانطلقت عازفة عن الاستثمار الإنتاجي الزراعي والصناعي باستثناء تجربة بنك مصر التي مثلت خطوة هامة نحو الاستثمار الصناعي بل كانت الانطلاقة الوحيدة لرأسمالي الوطني الخاص ... وبالرغم من التطورات الداخلية والخارجية التي كان من شأنها الدفع بالرأسمالية المصرية نحو الاستثمارات الصناعية إلا أنها ظلت عازفه عن تلك الاستثمارات، وأثرت التعامل في الأنشطة قصيرة الأجل سريعة الربح حتى بعد الانفتاح الاقتصادي إتجه معظم رجال الأعمال إلى التوكيلات والربح السريع.[1]

ولم يحدث تغير جذري في الرأسمالية المصرية بل عادت مرة ثانية بعد الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات لترتمي في أحضان الاستثمار الأجنبي، وتعزف عن الاستثمار في الصناعة، وتفضل الاستثمار في التوكيلات والسمسرة والبورصة وصناديق الاستثمار، والتي لا تحقق عائد ،فمصر ليست « دولة رأسمالية بالمعني الحقيقي للكلمة، فنحن أمام نوع غريب من الرأسمالية يمكن أن نطلق عليه رأسمالية المحاسيب، وهي رأسمالية بلا غطاء سياسي بلا رقابة صحفية أو رقابة برلمانية، بلا شفافية فكل ما تفعله يجري في الظلام، والخفاء، والكواليس كل ما تحصل عليه يتوقف علي مدي ما تحظى به من مساندة بيروقراطية.[2] ونفوذ سياسي، وعلاقات

(1) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ؟ ، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية النخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ –١٩٨٠ (دمشق : دار كنعان للدراسات و النشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٩١)، ص ٤٢.

(2) عادل حمودة ، هاربون بمليارات مصر ، (القاهرة : الفرسان للنشر ، الطباعة الأولى ، أكتوبر ٢٠٠٠) ، ص ١٧.

المصالح وتربيطات وتبادل منافع.

حتى وجود الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية في مصر اختلف عن مثيلتها في الغرب ، فهي لم تنبع من بين أدني الطبقات في المجتمع الإقطاعي كما هو الحال في الرأسمالية الغربية، وإنما ولدت من رحم البورجوازية الزراعية وأنحدرت من أصلابها ونتج عن ذلك عدم وجود تناقض أساسي بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح البورجوازية الزراعية كما حدث في الغرب بين الرأسمالية والإقطاع، واختلف الدور التاريخي لها عن الرأسمالية الغربية فقد نشأت الرأسمالية المصرية في ظل السيطرة الأجنبية الاقتصادية، وشبت تحت نير الاحتلال البريطاني العسكري، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية، فكان صراعها التاريخي مع القوي الأجنبية الحاكمة لانتزاع السيطرة الاقتصادية والسياسية.(١)

ولم تجد أمامها غير التعاون مع القوي الأجنبية التي تمتلك الخبرة والنفوذ . وقد تميزت الرأسمالية بسيطرة العقلية الزراعية علي العقلية الصناعية فترة طويلة من الزمن ولم تتجه إلى التخصص في مجالات اقتصادية معينه.

ويمكن رصد أهم ملامح وسمات الرأسمالية المصرية في التالي:

أ-لم تمر الرأسمالية المصرية بمراحل الرأسمالية الغربية ، وإنما تشوهت علي العكس من الرأسمالية الأوروبية التي يمتد نشاطها الصناعي في الأسرة الواحدة لعدة أجيال.(٢)

ب- لم تتمتع الرأسمالية المصرية بالتواصل والتوريث بل كانت متعثرة الخطي،

(1) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٩ ، ٩٠.

(2) صلاح محمد زين الدين، تحليل اقتصادي وتاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين في مصر (القاهرة: بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، أكتوبر ١٩٩٩) ص ١٢

ومشوهة وغلب عليها طابع العمل كموظفين لدي الحكومة علي إمتداد تاريخها المتقطع منذ عصر محمد علي وحتى اليوم، ونتيجة لتعثر الرأسمالية صاحبة عدم الإقبال علي المهن الحرة والتلهف علي العمل لدي البيروقراطية الحكومية التي لا تغامر ولا تتحمل المخاطرة.

ج- اختلفت الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية في مصر عن مثيلتها في الغرب فهي لم تنبع من بين أدني الطبقات في المجتمع الإقطاعي كما هو الحال في الرأسمالية الغربية، وإنما ولدت من البرجوازية الزراعية ونتج عن ذلك عدم وجود تناقض أساسي بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح البرجوازية الزراعية كما حدث في الغرب بين الرأسمالية والإقطاع.

د- اختلف الدور التاريخي لها عن الرأسمالية الغربية، فقد نشأت الرأسمالية المصرية في ظل السيطرة الأجنبية الاقتصادية وشبّت تحت نير الاحتلال البريطاني العسكري، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية، فكان صراعها التاريخي مع القوي الأجنبية الحاكمة لانتزاع السيطرة الاقتصادية والسياسية.[1] وانتظرت لحين تغير المناخ السياسي بما يتلائم مع مصالحهم دون الدخول في صراع مع القوي الحاكمة. ودخلت في تنظيمات لرجال الأعمال لمطالبة الدولة بمزيد من الحماية والإعفاءات الضريبية، وهي تعيش علي أكتاف الدولة.

هـ- شكل ملاك الأراضي طبقة الرأسمالية لتتحول إلى الصناعة بعكس ما حدث في أوروبا، حيث تحولت من الرأسمالية التجارية إلى الصناعية.

و- بنت الرأسمالية الأوروبية قدرتها الاقتصادية ثم استولت علي السلطة السياسية، وفي حين أن الرأسمالية المصرية تجمع ثرواتها من مواقع سلطتها السياسية،

(1) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، مرجع سابق، ص ٩٠

الرأسمالية الأوروبية كانت مدخرة، أما المصرية فمبذرة واستهلاكية.[1]

ز- الرأسمالية الغربية تطورت من خلال عمليات تاريخية وموضوعية تمثلت في تطور تقسيم العمل بالاتجاه من الزراعة إلى الصناعة وعملية التراكم الرأسمالي وتكوين علاقات سلعية خلال عمليات التبادل في اقتصاد السوق، وهذه العمليات التاريخية لم تحدث في مصر بشكل طبيعي.[2]

(1) صلاح محمد زين الدين، تحليل اقتصادي وتاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين، مرجع سابق، ص ١٤

(2) مسعود ضاهر، النهضة العربية و النهضة اليابانية تشابه المقدمات واختلاف النتائج(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ديسمبر ١٩٩٩ ، عدد ٢٥٢) ص ١١٩ : ١٢٠.

obeikandl.com

ثالثًا : رجال الأعمال : إشكالية التصنيف والروافد

تصنيف رجال الأعمال يعد إشكالية مثارة فهل هم طبقة أم فئة أم نخبة أم هم يمثلون الرأسمالية أم جزء منها أو يمثلون البورجوازية أو جزء منها.

أولا : إشكالية التصنيف الاجتماعي لرجال الأعمال

هناك إشكالية مثارة حول تصنيف «رجال الأعمال(Businessmen)» وما إذا كانوا يمثلون طبقة أم فئة أم نخبة أو هم يمثلون الرأسمالية أم جزء منها أو يمثلون البورجوازية أو جزء منها.

١- رجال الأعمال والرأسمالية

تشتق الرأسمالية(Capitalism) من رأس المال وهو تعبير اقتصادي للثروة التي تستغل لتنميتها وزيادتها باستثناء الأراضي ، فمدخرات الناس تعد رأس مال لأنها تنتج ثروة إضافية من خلال الأرباح التي يكسبونها أما الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية فلا تعتبر رأس مال. (١)

وتعتبر الرأسمالية نقيض للاشتراكية (Socialism) التي تمثل نظام سياسي اقتصادي ينهض علي الملكية الجمعية أو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتوزيع. (٢)
وبذلك لا يمكن أن نطلق علي رجال الأعمال بأنهم رأسمالية هذا العصر في الوقت

(1) الموسوعة العربية العالمية،(السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٩) ص ٦٢.

(2) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مراجعة وتقديم محمد الجوهري (القاهرة: المجلس الاعلي للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ،الطبعة الأولي ،٢٠٠٠) ص ١٧٢.

الحالي، لأنهم لا يمثلون نظام سياسي أو اقتصادي يقوم علي نظام الملكية الخاصة. فما يحكم في مصر حاليا البيروقراطية العسكرية ويشاركهم عدد محدد من رجال الأعمال.

٢- رجال الأعمال و البورجوازية

وصف الغرب البرجوازية (Bourgeoisie) بأنها تشير إلى رجال الأعمال [١] وتعد البورجوازية مصطلح فرنسي الأصل يرجع إلى القرن السادس عشر، كان يشير إلى شريحة الأحرار من سكان المدن وتحول استخدام المصطلح تدريجيا فيما بعد ليصبح مرادفا لمصطلح الرأسمالية وبوجه خاص عند الماركسيين أما الاستخدام المعاصر له فيشير إلى ملاك وسائل الإنتاج في المجتمع الرأسمالي. [٢] والبعض يردها إلى كلمة البرج العربية وساكن البرج معناه اللغوي ساكن المدينة ومن ثم تنسحب الكلمة من الجزء إلى الكل لتعني طبقة ساكني المدن وهناك استخدامان شائعان الماركسي وهي طبقة ملاك وسائل الإنتاج في النظم الرأسمالية والاستخدام الثاني فينظر إليها علي أنها الطبقة الوسطي التي صعدت في العصور الوسطي وقطنت المدينة حيث اعتمدت بالأساس علي التجارة وأرباحها لا علي الأراضي الزراعية. [٣]

وفسرت النظرية التبعية البرجوازية علي أنها مجرد رأس جسر لهيمنة رأس المال الدولي، وعابر القومية الإمبريالي الاحتكاري يؤكد عدم قدرتها علي إحداث تطور حقيقي في القوي المنتجة المحلية، ومن ثم إفلاسها فيما يتعلق بمهام التنمية

(1) محمد السيد سعيد، رجال الأعمال و الديمقراطية وحقوق الإنسان (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠١) ص ١٨

(2) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مراجعة وتقديم محمد الجوهري (القاهرة: المجلس الاعلي للثقافة، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولي ،٢٠٠٠) ص ٣٠٤.

(3) محمد محمود ربيع إسماعيل،موسوعة العلوم السياسية (جامعة الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٩٤) ص١٨٨.

الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم الثالث. أما نظرية التسلطية البيروقراطية فصاغت البرجوازية باعتبارها صاحبة مصلحة عميقة في ترسيخ التسلطية السياسية بهدف نزع أسلحة الطبقات العاملة وإجبارها علي القبول بمستوي أجر أقل حتى يمكن زيادة معدل الربح واستخدام الجيش والبوليس، أي أدوات الدولة القمعية عموماً في تحقيق هذه الأهداف[1]. ونتفق مع رأي محمد السيد في أن البورجوازية تختلف عن رجال الأعمال، حيث تمثل البورجوازية الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، في حين أن رجال الأعمال هم من يعملون بالفعل سواء كانوا يملكون أو يديرون فقط.

٣- رجال الأعمال والطبقية.

تعرف الطبقة الاجتماعية (Social Class) بأنها كناية عن مجموعة من الأشخاص في المجتمع الطبقي يقومون بتأدية دور متماثل في عملية الإنتاج الاقتصادي وينتظمون في سلك موقف واحد إزاء غيرهم من الأشخاص داخل الجهاز الاقتصادي والمجتمع يتألف تاريخياً وعينياً من طبقات، لكل منها موقعها ومصالحها ودرجة وعيها [2] وهي عدد من الأفراد يتشابهون فيما بينهم من نواحي معينة كالمهنة أو الثروة أو التعليم أو نمط الحياة. [3] وتعرف بأنها مجموعة كبيرة من الناس التي تتجانس فيما بينها في ظل تكوين اجتماعي محدد من حيث موقعها من عملية الإنتاج وموقعها من ملكية وسائل الإنتاج. [4] ويعرف «لينين» الطبقات بأنها تلك المجموعات الكبيرة من الناس التي تتمايز بالمكانة التي تشغلها في نظام

(1) محمد السيد سعيد، رجال الأعمال و الديمقراطية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ص٢٤، ٢٦

(2) أسعد رزوق، موسوعة علم النفس (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولي، ١٩٧٧) ص ١٨٣

(3) علي محمود إسلام الفار، معجم علم الاجتماع (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١) ص ٤٤٣

(4) سعد جمعة، دور الطبقة الوسطي (جامعة القاهرة: كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، بحث غير منشور، ٢٠٠٠) ص ٧

الإنتاج الاجتماعي المحدد تاريخياً، وبعلاقتها بوسائل الإنتاج، وبدورها في تنظيم العمل تنظيماً اجتماعياً. (١)

وتكوين الطبقات لا يرجع إلى المستوي الاقتصادي وحده، فهي انعكاس لمستويات أسلوب الإنتاج، أو التكوين الاجتماعي في مجموعها، فالممارسات الطبقية الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والصراع بين ممارسات الطبقات المختلفة هو تعبير عن المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية في مجال العلاقات الاجتماعية. (٢)

وتشير الدراسات السابقة إلى أن رجال الأعمال ليسوا طبقة متجانسة (كمال المنوفي ٢٠٠٤ وناهد عز الدين ٢٠٠٣ و محمد السيد ٢٠٠١) والتحليل الليبرالي لا ينظر لرجال الأعمال كطبقه متميزة بذاتها، وإنما كقوة من بين القوي الحديثة أو كفئة من الفئات، لهذا يصعب اعتبار رجال الأعمال في مصر مهما اختلف تصنيفهم أنهم يشكلون طبقة منظمة متجانسة.

٤- رجال الأعمال والنخبة.

تعتبر النخبة مثل التحليل الطبقي، ونظرية الجماعات تنطلق من افتراض أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة تابعة لظواهر أخرى، ومن ثم فإنه لا يمكن فهمها في ذاتها، وإنما من خلال تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها لأن النظام السياسي في نتائج هذه النظرية وفي مقدمات استخداماتها التحليلية هو نظام تابع للنظام الاجتماعي، وفي نظرية النخبة لا يمكن فهم الظاهرة السياسية إلا من خلال فهم وتحليل البنية

(1) غ اندريفا و د. اوغريتوفينش، الطبقات والصراع الطبقي، ترجمة فؤاد المرعي (القاهرة: منشورات دار الفجر)ص ١٣

(2) نيكوس بولانتزاس، السلطة والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم (القاهرة: دار ابن خلدون، الطبعة الثانية، ١٩٨٣) ص٧٦

الاجتماعية القائمة علي افتراض وجود جماعة صغيرة تسيطر علي المجتمع والدولة وتتركز فيها القوة ومن ثم تشكل الظاهرة السياسية وتحدد أبعادها. (١)

ورجال الأعمال حتى هذه اللحظة لا يشكلون نخبة، والسبب الرئيسى في هذا هو أن الفعل السياسي لرجال الأعمال ليس فعلاً مستقلاً بل الحادث أن الحكومة المصرية تضبط تنظيمات رجال الأعمال، وتتدخل لتساند فريقاً وتعزل فريقا أخر. (٢) وتتدخل في اختيار من يمثل رجال الأعمال في الجمعيات والاتحادات التي تضم رجال الأعمال، واقتصر دور رجال الأعمال في اتحاد عام الغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية، علي تأييد سياسات الدولة وتقديم مقترحات وتوصيات بشأنها، وقد تصادف أن لقي هذا الدور قبولا من الدولة، لأنها كانت تتبني تفضيلات اقتصادية تتوافق مع تفضيلات رجال الأعمال للمشاركة في عملية تصميم أو صنع السياسات.(ناهد عز الدين ٢٠٠٣)

وبالنظر إلى الروافد التي خرج منها رجال الأعمال وهي:

١- أبناء النخبة الرأسمالية القديمة والتي ضربت في الستينيات بإجراءات التأميم، والمصادرة، والحراسة إلا أن مساهمتها كانت محدودة بحكم تشتت ثروتها، وهجرتها للخارج أو تقدم السن.

٢- رجال الحكومة والقطاع العام سواء في القطاع العام المحلي أو المشترك مع شريك محلي أو أجنبي داخل البلاد، وفي المناطق الحرة، وهذه النخبة مدينة بتكوينها، ونجاحها للقطاع العام والتأميم علي الرغم من أن التأميم ولد عدم الإحساس بالمسئولية ، و عدم الإتقان، وفقدان قيم العمل، وفقدان روح الانتماء.

---

(1) نصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية (جامعة القاهرة: بحث مقدم في أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشبان، مركز البحوث و الدراسات السياسية، ١٩٩٦) ص ١٦، ١٧.

(2) مدحت خليل العراقي ، القضايا الاقتصادية المعاصرة و تأثيرها علي دور الدولة، مرجع سابق، ص٧.

٣- رجال القوات المسلحة، والشرطة المتقاعدين، ورغم تمتعهم بمعرفة إداريه، والاستفادة من أسلوب التنظيم الرأسي في الإدارة إلا أن نجاحهم محدود، والكثير من هذه الفئة يحمل صفة رجل أعمال بلا مضمون .

٤- المصريون العائدون من الخارج، ويمكن اعتبارهم قله نشيطه تحمل بذور منظم جاد يقوم بنقل أو ابتكار منتجات أو طرق عمل جديدة، وهذه الفئة أكثر رجال الأعمال حساسية تجاه التعقيدات البيروقراطية، وهذه الفئة مؤهله للقيام بواجبات منظم صناعي مستنير، فهي تدرك أن الانفتاح الناجح علي الغرب يرتبط بالثقة بالنفس، والتعامل بنديه مع أصحاب الخبرة الأجنبية مع تطوير هذه الخبرة لظروف، واحتياجات الوطن .

٥- العصاميون الذين ارتفعوا من دائرة الحرفيين، والمهنيين إلى مصاف رجال الأعمال، والصناعة كانت حركة تأميم المصانع الكبيرة خير علي أصحاب المنشآت الصغيرة التي استفادت بتنفيذ عقود التصدير إلى دول الكتلة الشرقية.

ومن هذه الروافد يتضح أن رجال الأعمال جماعات غير منظمة في ثوب جماعة واحدة تمثل محور ارتكاز لعملية التنمية داخل مصر، والتعبير عن رؤية واضحة، ومحددة تمثل جميع رجال الأعمال، وذلك يرجع إلى طبية النشأة، وتناثرها في مسميات عديدة ما بين اتحادات، وغرف وجمعيات علي الرغم من عدم اقتصار نشاط رجال الأعمال علي مجال محدد، وحتي داخل البرلمان المصري فهي فئة غير منظمة فقد أكدت دراسة برلمانية علي الدورة التشريعية ٢٠٠٠، أن نسبة ٥ , ٦٢٪ من حجم عينة رجال الأعمال الذين شملتهم الدراسة يرون أن رجال الأعمال ليسوا كتلة متجانسة داخل البرلمان. [١]

(1) كمال المنوفي و علي الصاوي و آخرون ، ماذا يفعل رجال الأعمال في البرلمان؟ دراسة سياسية تحليلية لأداء رجال الأعمال في مجلس الشعب ،(جامعة القاهرة : برنامج الدراسات البرلمانية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ٢٠٠٤) ، ص ٣٢

وتستطيع كل مجموعة من رجال الأعمال تشكيل جمعية لهم، وتطالب الدولة بمزيد من الحماية، والإعفاءات الضريبية، وهي تعيش علي أكتاف الدولة، ولم تنضج بعد لتحمل المخاطرة مثل الرأسمالية الصناعية بالمفهوم العلمي ... الرأسمالية الأوروبية بنت قدرتها الاقتصادية ثم استولت علي السلطة السياسية وفي حين أن الرأسمالية المصرية تجمع ثرواتها من مواقع سلطتها السياسية ، الرأسمالية الأوروبية كانت مدخره ، أما المصرية فمبذرة و استهلاكية. (١)

ومما سبق يمكن اعتبار رجال الأعمال جزء أو شريحة من الرأسمالية وليس مرادف للرأسمالية ولا تعتبر نخبة، فمازال الفعل السياسي لهم مرهون برغبة الدولة في هذا الفعل أم لا، ولا تمثل طبقة، فإذا كانت الثروة والمكانة والتعليم من العوامل التي تساعد رجال الأعمال في الحصول علي نصيب النفوذ والتأثير في القرارات السياسية بما لهم من نفوذ داخل الحزب الحاكم فهذا لا يعني أنهم طبقة. لهذا فأقرب تسمية لرجال الأعمال أنها «جماعة أو فئة » فكلمات مثل الفئة والحالة والجماعة هي مجرد مفهومات وصفية لجماعة اجتماعية تجمعها مؤسسات ذات امتيازات معينة دينية أو قانونية لها بعض المميزات في سيق هذه المسألة.

(1) صلاح محمد زين الدين ، تحليل اقتصادي و تاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤.

رابعًا : روافد رجال الأعمال

إذا كان مفهوم رجل الأعمال تكرر بصورة كبيرة مع بداية الانفتاح الاقتصادي في مصر، في ظل تصاعد الآراء المعارضة لهذا التوجه، إلا أن رجال الأعمال خرجوا من روافد كثيرة في مصر خلال العصر الحديث، والذي يترخ من بداية محمد علي حيث يمثل رجال الأعمال جزء في الرأسمالية التقليدية التي خرجت من ملاك الأراضي الزراعية، والتجار والصناع ، ومن رجال الحكومة والموظفين ورجال الشرطة والقوات المسلحة خلال الفترة الناصرية والساداتية والعائدون من الخارج والرافد الطفيلي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، وفيما يلي أهم الروافد التي خرج منها رجال الأعمال.

ويمكن رصد أهم الروافد التي خرج منها وهي:

الرافد التقليدي:

حيث ينحدر نشأة رجال الأعمال في مصر من الرأسمالية المصرية الزراعية فقد نشأت الرأسمالية المصرية في ظل السيطرة الأجنبية الاقتصادية، وشبّت تحت نير الاحتلال البريطاني العسكري، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية.

وظلت العقلية الزراعية للبرجوازية المصرية مسيطرة علي العقلية الصناعية ردحاً طويلاً من الزمن. [1] ويرجع هذا الرافد إلى طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية التي انحدرت من أسرة محمد علي والتي امتلكت مساحات واسعة من الأراضي

(1)عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، مرجع سابق، ص ٨٩.

الزراعية. [1] وأغلب رجال الأعمال ينحدرون من أصل زراعي ويجمعون بين الأعمال الصناعية والزراعية في وقت واحد... وجزء كبير منهم كان يعزف عن الاستثمارات الثابتة الصناعية خوفاً من تحمل المخاطر، ومواجهة مشاكل الإنتاج اليومية، وكان لذلك يتجه نحو المضاربة والأعمال التجارية رغبه من المكسب السريع الميسور وامتلاك حرية الحركة التي تمكن من اقتناص الفرصة. [2]

وهذا الرافد التقليدي للرأسمالية القديمة تم ضربه في الستينيات بإجراءات التأميم والمصادرة والحراسة، ومنهم من هاجر للخارج ، ومنهم من بدأ من جديد خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي.

كبار الموظفين أو رجال الحكومة والقطاع العام:

كانت وظائف الدولة الكبرى حتى أواخر القرن التاسع عشر وقفا علي الارستقراطية التركية، التي كانت تضم أخلاطاً من أتراك أسيا الصغرى والمغرب وتونس والشراكسة والأكراد والشوام والأرمن، إلا أنه في منتصف القرن التاسع عشر تم الاعتماد علي المصريين وقام «سعيد» بفتح باب الترقيات لعدد من الموظفين ونالوا نصيبهم من هبات الأطيان التي كان يغدق بها الحكام علي الموظفين الكبار مثل علي باشا ورفاعة الطهطاوي. [3] وظهر مرة ثانية هذا الوفد أيام عبد الناصر علي أكتاف القطاع العام وخرج عدد كبير من رجال الأعمال من القطاع العام أو المشترك

(1) رءوف عباس،وعصام الدسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر ١٨٣٧ -١٩٥٢ ، مرجع سابق، ص١٣.

(2) حسين خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث (القاهرة: مطبعة عيسي البابي الحلبي، ١٩٦٢) ص ص ٤٣٦:٤٣٨.

(3) رءوف عباس،وعصام الدسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر ١٨٣٧ -١٩٥٢ ، مرجع سابق،ص٩٤ : ١٠٠

مع شريك محلي أو أجنبي داخل البلاد وفي المناطق الحرة، وهذا الرافد مدين بتكوينه ونجاحه للقطاع العام والتأميم علي الرغم من أن التأميم ولد عدم الإحساس بالمسئولية وعدم الإتقان وفقدان قيم العمل وروح الانتماء.

رجال القوات المسلحة والشرطة المتقاعدين:

ظهرت أيام حكم المماليك وهم ما عرف بالعسكر ، ثم مع ثورة يوليو ١٩٥٢ وظهرت أكثر مع الانفتاح الاقتصادي ومازالت مستمرة. ورغم تمتعهم بمعرفة إدارية والاستفادة من أسلوب التنظيم الرأسي في الإدارة إلا أن نجاحهم محدود، والكثير من هذه الفئة يحمل صفة رجل أعمال بلا مضمون، ومنهم من أسس شركات في مجال الأمن والحراسات الخاصة .

المصريون العائدون من الخارج:

كان لحرب أكتوبر ١٩٧٣ صدي كبير علي زيادة الأسعار العالمية للنفط وبالتالي سعي دول الخليج إلى عملية التنمية واحتياجهم إلى العمالة البشرية، وتراكمت الثروة عند بعض هؤلاء العائدون من الخارج خاصة مع الانفتاح وبدأ بعضهم العمل والاستثمار في مصر. ويمكن اعتبارهم قلة نشيطه تحمل بذور منظم جاد يقوم بنقل أو ابتكار منتجات أو طرق عمل جديدة، وهذه الفئة أكثر رجال الأعمال حساسية تجاه التعقيدات البيروقراطية، ومؤهلة للقيام بواجبات منظم صناعي مستنير، فهي تدرك أن الانفتاح الناجح علي الغرب يرتبط بالثقة بالنفس والتعامل بندية مع أصحاب الخبرة الأجنبية مع تطوير هذه الخبرة لظروف واحتياجات الوطن.[1]

(1)صلاح محمد زين الدين، تحليل اقتصادي وتاريخي لدور الدولة في تطوير طبقة المنظمين الصناعيين، مرجع سابق، ص ١٦

العصاميون

الذين ارتفعوا من دائرة الحرفيين والمهنيين إلى مصاف رجال الأعمال والصناعة كانت حركة تأميم المصانع الكبيرة خيراً علي أصحاب المنشآت الصغيرة التي استفادت بتنفيذ عقود التصدير إلى دول الكتلة الشرقية.[1] وهؤلاء عادة ما يظهرون في كل مرحلة من تاريخ مصر، دون أن يكون قاصر علي مرحلة معينة، ولكن تختلف مرحلة نموهم وخروجهم من دائرة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بطبيعة الظروف السائدة وسيادة القانون ومنع الاحتكارات ودعم الدولة لهم.

الرافد الطفيلي:

ظهر مع الانفتاح الاقتصادي للرئيس السادات وهي تعكس الصور السلبية لظهور فئة من رجال الأعمال عقب الانفتاح حققوا قفزات سريعة في امتلاك المال بدون أن يكون لهم نشاط إنتاجي وذلك من خلال التوكيلات أو الاستيراد أو الفساد. وتعرف بأنها تلك العناصر التي تمارس أنشطة غير إنتاجية ولا تساهم في تدعيم الهيكل الإنتاجي، أي أنها تقوم بنقل وتراكم الثروة بشكل لا يتناسب وطبيعة العملية الإنتاجية السائدة ودون إسهام حقيقي في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.[2] وشكلت سياسة الانفتاح الاقتصادي ميدانا للالتقاء المصالح بين العديد من الشرائح الرأسمالية ذات الأصول والروافد المتباينة، منها الرأسمالية التقليدية من أشباه الإقطاعيين وكبار الملاك الذين تم تصفيتهم بعد الثورة عن

(1) صلاح محمد زين الدين، المرجع السابق، ص ١٦.

(2) سمير نعيم أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال السبعينيات علي أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية (القاهرة: المؤتمر الدولي الثامن للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، مارس ١٩٨٣) ص ٥٨٢: ٥٩٠.

طريق المصادرة أو التأميم أو الحراسات، وكبار الرأسماليين الجدد الذي كانوا في ظل الثورة بين تفضيل رجال الثورة لهم أو التفاف الرأسمالية الجديدة حولهم ، والعناصر البيروقراطية التي شكلت فيها طبقة جديدة نمت من قلب عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي في الستينيات والتي اكتمل بناؤها بانضمام عناصر بيروقراطية السبعينيات والثمانينيات فضلا عن روافد أساسي تربع علي قمة تلك التكوين الاجتماعي إلا وهو الجناح الطفيلي.[1]

(1) محمد عبد الحميد إبراهيم، التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات (القاهرة: بحث في حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصطفي كمال السيد وآخرون، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦) ص ٤١، ٤٢.

obeikandl.com